



سياسة الإبلاغ عن المخالفات

سياسة GTP بشأن الاشتباه في سوء السلوك وعدم الأمانة والاحتيايل وحماية المبلغين عن المخالفات

تلتزم هيئة (GTP) بأعلى المعايير الممكنة للسلوك الأخلاقي والمعنوي والقانوني كما هو موضح في تصريح قيمنا ومدونة قواعد السلوك والأخلاق، وتتضمن هذه المعايير الحفاظ على النزاهة المهنية والمالية والمساءلة اللازمة للحفاظ على شهادتنا المسيحية والامتثال للقوانين الفيدرالية وقوانين الولاية، تماثياً مع هذا الالتزام، تهدف هذه السياسة إلى توفير وسيلة للموظفين أو غيرهم للتعبير عن مخاوفهم بشأن سوء السلوك المشتبه به وخيانة الأمانة والاحتيايل على أن تضمن الهيئة بأنه سيتم حمايتهم من الأعمال الانتقامية أو الإيذاء بسبب الإبلاغ عن المخالفات بحسن نية.

الإجراءات

إعداد التقارير

يجوز للموظفين وأي شخص آخر لديه مخاوف تتعلق بسوء السلوك المشتبه به أو عدم الأمانة أو الاحتيايل تقديم تقرير، تُريد Global Trust Partners سماع المشاكل المحتملة في هذه المجالات، ويمكن الإبلاغ عن المخاوف أو سوء السلوك المشتبه به أو عدم الأمانة أو الاحتيايل عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني بناءً على تفضيل الموظف أو المراسل لرئيس لجنة المالية والمراجعة، وإذا كانت الشكوى تتعلق برئيس لجنة المالية والمراجعة، فستذهب الشكوى إلى رئيس مجلس الإدارة والرئيس والمدير التنفيذي.

التوقيت

كلما تم التعبير عن القلق مبكراً، كان من الأسهل اتخاذ إجراء.

التحقيق في الاشتباه

بعد استلام أي شكوى مقدمة، ستقوم لجنة المالية والمراجعة على الفور بإبلاغ رئيس مجلس الإدارة والرئيس والمدير التنفيذي وستقوم بالتحقيق في كل مسألة تم الإبلاغ عنها واتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية إذا اقتضى الأمر، وإذا كان الأمر يتعلق برئيس لجنة المالية والمراجعة، فسيقوم رئيس المجلس بالتحقيق في الأمر مع الأعضاء المتبقين في لجنة المالية والمراجعة. يجوز للجنة المالية والمراجعة الاستعانة بأعضاء اللجنة وموظفي GTP و / أو المستشارين القانونيين أو المحاسبين أو غيرهم من المستشارين الخارجيين، حسب إذا اقتضى الأمر، لإجراء أي تحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتقارير المالية أو المحاسبة أو ضوابط المحاسبة الداخلية أو مسائل المراجعة أو أي شكل آخر من أشكال سوء السلوك أو خيانة الأمانة أو الاحتيايل، عند إجراء أي تحقيق، يتعين على لجنة المالية والمراجعة بذل الجهود المعقولة لحماية سرية مقدم الشكوى وإخفاء هويته.

مزيد من المعلومات

سيعتمد مقدار الاتصال بين مقدم الشكوى والهيئة التي تحقق في الإشتباه على طبيعة المشكلة ووضوح المعلومات المقدمة. يمكن طلب مزيد من المعلومات من مقدم الشكوى.

تقديم تقرير إلى صاحب الشكوى

سيتم منح مقدم الشكوى الفرصة لتلقي متابعة بشأن مخاوفه في غضون أسبوعين:

- الإقرار بتلقي المخاوفه؛
- مبيناً كيف سيتم التعامل مع الأمر؛
- إعطاء تقدير للوقت الذي سيستغرقه الرد النهائي؛
- إخبار المشتكي بما إذا كان الإجراء المبدائي تم؛
- إخبار المشتكي بما إذا كان سيتم إجراء مزيد من التحقيقات، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا.

المعلومات

مع مراعاة القيود القانونية، سيتلقى المشتكي معلومات حول نتيجة أي تحقيقات.

الاحتفاظ بالوثائق

تحتفظ لجنة المالية والمراجعة كجزء من سجلات اللجنة بأي شكوى أو مخاوف من هذا القبيل لمدة سبع سنوات على الأقل.

الضمانات

لا انتقام

لن يتعرض أي مدير أو مسؤول أو موظف أو أي شخص آخر يبلغ بحسن نية عن انتهاك للمضايقة أو الانتقام أو عواقب التوظيف السلبية. الموظف الذي ينتقم من شخص أبلغ عن انتهاك بحسن نية يخضع للتأديب، بما يصل إلى ويتضمن إنهاء التوظيف وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع وتمكين الموظفين وغيرهم من إظهار المخاوف داخل المنظمة قبل البحث عن حل خارج المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لأي موظف أن يتأثر سلباً لأنه يرفض تنفيذ توجيهه بشكل في الواقع احتيالياً مؤسسياً، أو انتهاكاً لقانون الولاية أو القانون الفيدرالي.

السرية

يمكن تقديم الانتهاكات أو الانتهاكات المشتبه بها على أساس سري من قبل المشتكي أو قد يتم تقديمها بشكل مجهول، وسيتم الحفاظ على سرية تقارير الانتهاكات أو الانتهاكات المشتبه بها إلى أقصى حد ممكن، بما يتفق مع الحاجة إلى إجراء تحقيق مناسب. سيتم بذل كل جهد ممكن لحماية هوية صاحب الشكوى.

إدعاءات مجهولة

ويشجع الموظفون على إدراج أسمائهم في الادعاءات لأن الأسئلة المناسبة المتعلقة بالمتابعة والتحقيق قد لا يكون ممكناً ما لم يتم تحديد مصدر المعلومات، وسيتم التحقيق في المخاوف التي أعرب عنها دون ذكر اسمه، ولكن سيجري النظر في ما يلي:

- خطورة القضية المطروحة.
- مصداقية المخاوف و
- احتمال تأكيد الادعاء من مصادر منسوبة.

العمل بحسن نية

يجب أن يتصرف أي شخص يقدم شكوى بحسن نية ولديه أسباب منطقية للاعتقاد بأن المعلومات التي تم الكشف عنها تشير إلى سوء السلوك أو خيانة الأمانة أو الاحتيال. أي ادعاءات ثبتت عدم إثباتها والتي ثبت أنها ارتكبت بشكل ضار أو كاذب عن علم سيتم اعتبارها جريمة تأديبية خطيرة.

تعريف المصطلحات

لأغراض هذه السياسة، يشمل تعريف "سوء السلوك، وعدم الأمانة، والاحتيال" على سبيل المثال لا الحصر:

- الأفعال التي لا تتوافق مع سياسة GTP،
- سرقة أو اختلاس أصول GTP،
- بيانات خاطئة أو مخالفات أخرى في سجلات GTP،
- إعداد تقارير مالية غير صحيحة،
- إساءة استخدام موارد GTP،
- أنشطة غير قانونية،
- الأنشطة غير الأخلاقية أو غير الكتابية،
- التزوير أو التغيير في المستندات،
- أي شكل آخر من أشكال الاحتيال.

يحتفظ *Global Trust Partners* بالحق في إصلاح أو تعديل هذه السياسة في أي وقت قد تراه ضرورياً.